دبلوماسية الدولار
في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية
خلال القرن العشرين

أ. م. د. عباس علوان لفته
المدرية العامة لتربية محافظة بغداد الرصافة الثانية

المستخلص

تحاول هذه الدراسة تناول احدى اهم السياسات الخارجية التي انتهجتها الولايات المتحدة الامريكية في القرن العشرين تدعى " دبلوماسية الدولار " وذلك ابتداءً من عهد الرئيس الامريكي ويليام تافت William Taft (١٩٠٩– ١٩١٣) الذي كان اول من تبنى هذه السياسة، مروراً في المراحل اللاحقة للسياسة الامريكية في الخارج، وانتهاءً بمرحلة الحرب الباردة، وذلك لتحقيق مصالح الولايات المتحدة في الساحة الدولية. وقد توصل البحث الى استنتاجات عدة اهمها ان الاداة الاقتصادية تعد واحدة من اهم ادوات تطبيق السياسة الخارجية للدول، ان لم تكن اهمها ولعل تأثير دبلوماسية الدولار وعناوينها الاخرى في تمرير السياسات الامريكية في مناطق مختلفة في العالم، وتحقيقها للمصالح الامريكية والاستراتيجية، والتي قادت الولايات المتحدة الامريكية الى زعامة العالم مع الاتحاد السوفيتي طيلة النصف الثاني من القرن العشرين خير دليل على قوة الأداة الاقتصادية في تنفيذ السياسة الخارجية للدول.

Abstract

This study attempts to address one of the most important foreign policies pursued by the United States of America in the twentieth century called "dollar diplomacy", starting from the era of American President William Taft (١٩٠٩-١٩١٣), who was the first to adopt this policy, passing through the later stages of American policy abroad and ending with the Cold War era, in order to achieve the interests of the United States in the international arena. The research reached several conclusions, the most important of which is that the economic tool is one of the most important tools for implementing the foreign policy of countries, if not the most important. Perhaps the impact of dollar diplomacy and its other titles in passing American policies in different regions of the world and achieving American and strategic interests, which led the United States to world leadership with The Soviet Union during the second half of the twentieth century is the best evidence of the strength of the economic tool in implementing the foreign policy of states.

المقدمة

تكمن اهمية السياسة الخارجية في انها النهج الذي يعكس فن إدارة الدولة لتفاعلاتها مع الوحدات الدولية الاخرى عبر تسخير إمكاناتها الخططية، والسلوكية، ومواردها المتاحة من اجل تحقيق مصالحها في الخارج. ويقصد بالتفاعلات كل نشاط او أسلوك دولة معينة مع الدول الاخرى مثل المعاهدات، والاتفاقيات، والمساعدات، والتحالفات، والتعاون، وكذلك الصراعات، والحروب . لذلك فان علماء السياسة وضعوا عدد من ادوات تطبيق السياسة الخارجية وتنفيذها تختلف باختلاف فكر، وأسلوب، وإمكانات كل دولة مثل الأداة العسكرية، والأداة الدبلوماسية، والأداة الاعلامية، والأداة العلمية والتكنولوجية، الى جانب الاداة الاقتصادية التي وصفوها بأنها واحدة من اهم الوسائل التي يمكن من خلالها ان تحقق الدول نجاحات كبيرة في الوصول الى اهدافها ومصالحها في الساحة الدولية .

ولتأكيد اهمية الأداة الاقتصادية في السياسة الخارجية للدول لابد من اخذ نموذجاً معيناً يكون عبارة عن عينة يمكن من خلاله معالجة هذه الفرضية بصورة تطبيقية، وذلك عبر دراسة سياسة محددة لدولة معينة لها حجمها الكبير في الساحة العالمية؛ انطلاقاً من تجاربها العديدة ومساحاتها الواسعة التي عملت بها في الخارج، وذلك لتسهيل عملية اثبات هذه الفرضية من عدمها .

على هذا الاساس، تم اختيار احدى السياسات الخارجية التي تبنتها الولايات المتحدة الامريكية في علاقاتها الدولية كان عنوانها الرئيس هو الاقتصاد لتمرير مشاريعها وتحقق مصالحها خارج حدودها . فبعد انتهاء الحرب الاهلية فيها عام ١٨٦٥ شهدت الولايات المتحدة في الربع الاخير من القرن التاسع عشر، ولأول مرة، استقراراً كبيراً لم تلحظه منذ تأسيسها عام ١٧٨٩، الامر الذي وفر لها بيئة مناسبة مكنها من تحقيق طفرات اقتصادية وعلمية كبيرة قادها في نهاية المطاف بان تصبح احدى اهم الدول المتقدمة التي حققت نجاحا اقتصادياً سريعاً في وقت قياسٍ . لهذا سعت الدولة الامريكية في محاولة تسخير هذا التقدم الاقتصادي واستخدامه بوصفه اداةً لرسم سياستها الخارجية التي كانت تعيش منذ تأسيس الدولة حالة من العزلة وعدم الفاعلية؛ بسبب طبيعة النظام السياسي الامريكي الذي حتم على الولايات المتحدة منذ بداية تأسيسها بانتهاج سياسة خارجية معينة، منعت بموجبها الدولة الامريكية من التدخل في المشاكل الخارجية او حتى اقامة علاقات فاعلة على المستوى الدولي ماعدا محاولات توسع قرب حدودها؛ مبرراً ذلك بان الولايات المتحدة كانت حينها دولة حديثة العهد غير مكتملة لعناصر الدولة المعاصرة التي تتمثل بالاستقرار والتقدم، بمعنى انها كانت دولة غير مؤهلة في اداء دوراً مهماً في السياسة الدولية، وحتى الإقليمية.

لذلك حالما تمكنت الولايات المتحدة الامريكية من الحصول على استقرارها وتقدمها بدأت في الربع الاخير من القرن التاسع عشر بتبني عدداً من السياسات الخارجية التي حاولت عن طريقها

التمدد والتوسع لتحقيق مصالحها خارج حدودها، بدأتها على المستوى الإقليمي في الدرجة الاساس في مناطق امريكا اللاتينية وكذلك عبر البحار في مناطق شرق اسيا . وقد اختلفت هذه السياسات والاستراتيجيات التي انتهجتها الولايات المتحدة الامريكية باختلاف رؤية كل رئيس امريكي وإستراتيجيته في تنفيذ سياسته الخارجية فمنهم من اتبع سياسة القوة (الأداة العسكرية)، ومنهم من اتبع سياسة التدخل في شؤون الدول الاخرى عبر عدد من الوسائل اهمها الأداة الدبلوماسية، وهناك من تبنى سياسة ناعمة تمثلت حينها بالأداة الاقتصادية .

لذلك، تكمن اهمية موضوع البحث؛ كونه يحاول دراسة احدى اهم السياسات الخارجية التي انتهجتها الولايات المتحدة الامريكية في القرن العشرين وهي " **دبلوماسية الدولار** " والتي تمثل السياسة الاقتصادية التي تبنتها ولازالت تتبناها الولايات المتحدة في تحقيق مصالحها في الخارج، وذلك ابتداءً من عهد الرئيس الامريكي ويليام تافت (١٩٠٩– ١٩١٣) الذي كان اول من تبنى هذه السياسة، مروراً في المراحل اللاحقة للسياسة الخارجية الامريكية، وانتهاءً بمرحلة الحرب الباردة . على اساس ان الادارات الامريكية المتعاقبة قد ارادت من خلال دبلوماسية الدولار التدخل في شؤون عدد من دول من اجل تحقيق مصالح استراتيجية واقتصادية لها . لذلك تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على حيثيات هذه السياسة، ودوافعها الاساسية، واهم معالمها وأشكلها، وذلك للتعرف على اسباب تبني هذه السياسة والغرض الإستراتيجي منها تحت عنوان: " **دبلوماسية الدولار في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية خلال القرن العشرين**"، بمعنى ان هذا البحث يتناول اداء هذه السياسة الاقتصادية في **عهد الرئيس ويليام تافت**، وكذلك في **المراحل اللاحقة** للدولة الامريكية في **القرن العشرين**، والتي كانت **بأسماء وعناوين تختلف عن اسم دبلوماسية الدولار ألا انها تحمل نفس مضمونها وأهدافها**، وذلك عبر دراسة تاريخية تحاول تحليل وتقييم مراحل تطبيق هذه السياسة، ومدى نجاحها في تحقيق اهداف الولايات المتحدة الامريكية ومصالحها في الساحة الدولية .

وبما ان سياسة دبلوماسية الدولار تمثل الاشكالية الرئيسة للبحث فلا بد من إثارة عدد من التساؤلات لمعالجة هذه الاشكالية اهمها: ما هي اسباب تبني الرئيس الامريكي ويليام تافت لدبلوماسية الدولار، ولأول مرة في تاريخ بلاده، بوصفها أداةً من ادوات تنفيذ السياسة الخارجية الامريكية؟ وما هي اشكال، وعناوين، وأوجه هذه السياسة الاقتصادية التي مارستها الولايات المتحدة في الخارج طيلة مراحل القرن العشرين؟ وهل تمكنت دبلوماسية الدولار من تحقيق الاهداف التي جاءت من اجلها في عهد الرئيس ويليام تافت وكذلك في المراحل اللاحقة من عمر الدولة الامريكية . ام انها لم تتمكن من تحقيق هذه الاهداف؟ وإذا الجواب نعم حققت النجاح او انها لم تحققه : فما هي الأسباب والظروف التي ساهمت في نجاح هذه السياسة او اخفاقها في تحقيق المصالح الامريكية؟ وأخيراً لابد من إثارة تساؤل يتعلق بـــ: البعد الاستراتيجي لدبلوماسية الدولار وانعكاساته على مستقبل الولايات المتحدة الامريكية وعلى تأثيرها في الساحة الدولية؟ .

قُسِم البحث الى مقدمة وأربعة محاور، وخاتمة هي عبارة عن استنتاجات او اجوبة للتساؤلات التي اثرناها، الى جانب قائمة المصادر والهوامش، اذ يقدم المحور الاول نبذة مختصرة عن المراحل التاريخية للسياسة الخارجية الأمريكية قبل دبلوماسية الدولار، فيما يتناول المحور الثاني دور الرئيس الامريكي ويليام تافت في تبني سياسة دبلوماسية الدولار، لأول مرة، في السياسة الخارجية الامريكية . اما المحور الثالث فانه يعالج وضع هذه السياسة الاقتصادية الامريكية خلال الحربين العالميتين الاولى والثانية . فيما يحاول المحور الرابع بحث مشاريع، وأشكال، وعناوين دبلوماسية الدولار في اثناء مرحلة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي .

اولاً: نبذة عن مراحل السياسة الخارجية الامريكية قبل دبلوماسية الدولار:

اجمعت الدراسات التاريخية على ان أول رئيس للولايات المتحدة الامريكية جورج واشنطن George Washington (١٧٨٩- ١٧٩٧) كان أول من اعلن عن مبدأين اساسيين اصبحا من اهم الاعراف التي سارت عليها الدولة الامريكية لمراحل طويلة من تاريخها السياسي فيما بعد تمثل الاول بالابتعاد عن سياسة التحزب والتعددية الحزبية بوصفها تزيد من الاختلاف داخل الدولة الواحدة . فيما الزم المبدأ الاخر الولايات المتحدة بتبني سياسة خارجية اساسها عدم التدخل في المشاكل الدولية؛ منطلقاً في ذلك ان الدولة الامريكية في حينها كانت حديثة العهد لا يمكنها تحمل اعباء الاختلاف الحزبي وتداعيات التدخل الخارجي [١]. على هذا الاساس سارت الولايات المتحدة الامريكية على هذه المبادئ بل وعملت على تأكيدها وتكريسها لاسيما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، وذلك عندما اعلن الرئيس الامريكي الخامس جيمس مونرو James Munro (١٨١٧- ١٨٢٥)، وبسبب تطلعات الدول الاوربية، وتدخلها في شؤون القارة الامريكية آنذاك، عام ١٨٢٣ عن مبدئه المعروف " **مبدأ مونرو** " Principle of Munro الذي ارسى من خلاله سياسة عدم التدخل في الشؤون الدولية على وفق: "اوربا للأوربيين وأمريكا للأمريكيين" ليصبح بذلك نهجاً سارت عليه الولايات المتحدة في سياستها الخارجية منذ تأسيسها وحتى بداية القرن العشرين والذي سمّيَ بـــ" **سياسة العزلة** " Isolation Policy [٢].

على الرغم من ان المبدأ منع الولايات المتحدة الامريكية من التدخل في الشؤون الدولية وتعقيداتها انذاك، إلا انه في الوقت نفسه كان اول من ارسى قواعد تدخل الولايات المتحدة في مناطق القارة الامريكية ودولها، فضلاً عن محيطها المائي، والذي تجلى بشكل واضح في عدد من الاحداث اهمها الحرب بين الولايات المتحدة الامريكية والمكسيك (١٨٤٦- ١٨٤٨)؛ بسبب نزاعهما على ولاية تكساس، اذ بعد انتصارها في هذه الحرب تمكنت الولايات المتحدة من الحصول على ولايات مهمة من المكسيك هي تكساس، وكاليفورنيا، ونيومكسيكو[٣]. وفي عام ١٨٥٣ تمكنت الولايات المتحدة الامريكية من كسر العزلة الطوعية التي كانت تعيشها اليابان وأجبرتها على فتح اسواقها امام التجارة

الامريكية؛ على اساس ان اليابان دولة تطل على الجانب الاخر للمحيط الهادئ الذي يعد مجالاً حيوياً مهماً للولايات المتحدة الامريكية [٤].

بعد نهاية الحرب الاهلية الامريكية[٥] عام ١٩٦٥ وتجاوز مرحلة عدم الاستقرار التي مرت فيها الولايات المتحدة منذ تأسيسها، بدأت الاخيرة في الربع الاخير من القرن التاسع عشر، تخطو خطوات كبيرة وجدية نحو التطور والتقدم في اغلب المجالات لاسيما في الزراعة والصناعة والتجارة والاختراعات العلمية، الامر الذي مكنها من الاكتفاء الذاتي وشجعها على فتح اسواق جديدة لبضائعها خارج حدودها [٦]. وعلى الرغم من هذا التطور وهذه المحفزات الكبيرة، لكن الولايات المتحدة الامريكية استمرت بانتهاج سياسة العزلة التي الزمت نفسها بتطبيقها طيلة القرن التاسع عشر عدا اخر ثلاث سنوات منه تحديداً في مدة رئاسة ويليام ماكينلي William Mckinley (١٨٩٧- ١٩٠١) والذي تبنى مجموعة نشاطات في السياسة الخارجية اولها ضمه لجزيرة هاوي الاستراتيجية في المحيط الهادئ الى الولايات المتحدة الامريكية. وحينما كانت الصين عرضة للتنافس الياباني الاوروبي كان لماكينلي جهوداً حثيثة في اتباع سياسة الباب المفتوح التي جعلت اراضي الصين مفتوحة امام التجارة الدولية [٧].

ختم الرئيس الامريكي ماكينلي سياسته الخارجية في الحرب القصيرة التي حدثت بين الولايات المتحدة الامريكية واسبانيا عام ١٨٩٨؛ نتيجة التنافس الاستعماري بين الدولتين على كوبا التي، وبعد انتصار القوات الامريكية في الحرب، اصبحت دولة مستقلة بعد ان كانت تابعة الى اسبانيا التي بدورها تنازلت ايضاً عن سيادتها على جزر الفلبين، وجزيرة كوام، وكذلك عن بورتوريكو لصالح الولايات المتحدة التي شرعت بالسيطرة على هذه المناطق بوصفها اول سيطرة لها خارج حدود قارتها الامريكية. اي مع نهاية القرن التاسع عشر بدأت الولايات المتحدة تتبنى اسلوباً جديداً في سياستها الخارجية [٨] .

في ضوء ما تقدم، يمكن القول ان السياسة الخارجية الامريكية، منذ تأسيس الولايات المتحدة الامريكية وحتى نهاية القرن التاسع عشر، كانت سياسة غلب عليها طابع الانكماش وعدم فرض ارادتها في الساحة الدولية، ما عدا بعض الاستثناءات التي تجسدت في ضم الدولة الامريكية لعدد من الاراضي في المناطق المحاذية لها؛ ويُعزى ذلك الى تبني الولايات المتحدة الامريكية لسياسة العزلة، ولكن بدرجة اقل، وكذلك الى تحديات التأسيس، وعدم الاستقرار بدرجة اكبر. وبعد ان شهد الربع الاخير من القرن التاسع عشر، وكما لاحظنا، طفرات اقتصادية وعلمية كبيرة في الولايات المتحدة؛ نتيجة تجاوزها لحالة عدم الاستقرار وشروعها بإجراءات التقدم، شرعت الادارة الامريكية بانتهاج سياسة خارجية اكثر جرأة وفعالية من السابق والتي بدأتها في سيطرتها لأول مرة على مناطق خارج حدود القارة الامريكية مثل كوام والفلبين .

يعد الرئيس الامريكي السادس والعشرون تيودور روزفلت Theodore Roosevelt (١٩٠١-١٩٠٩) واحداً من اهم الرؤساء الامريكيين في التاريخ الحديث؛ نتيجة انجازاته في السياسة الداخلية والخارجية على حدٍ سواء اعادَ من خلالها القيمة العليا لكرسي الرئاسة الامريكية الذي شهد حينها تراجعاً كبيراً؛ بفعل سيطرة الرأسماليين الامريكيين وشركات الاحتكار على مقدرات الشعب الامريكي بعد التطور الاقتصادي الكبير الذي حققته الولايات المتحدة الامريكية في الربع الاخير من القرن التاسع عشر، كما نوهنا، الامر الذي مكن هؤلاء الرأسماليين من التحكم في السوق الامريكي ومن ثم بمقدرات الشعب، وكان هذا التحكم مدعوماً بإجراءات احتكارية وتشريعات قانونية. لذلك حال وصوله الى كرسي الرئاسة شرع الرئيس روزفلت بإجراءاته الادارية والقانونية للحد من سطوة هؤلاء الرأسماليين وشركاتهم الاحتكارية. وبعد صراع طويل تمكن روزفلت من تقنين هذه السطوة وتسيرها بما ينسجم وسياسات الدولة الامريكية ومصالح شعبها، الامر الذي اكسبه شعبية كبيرة داخل الولايات المتحدة الامريكية بل وشجعه على استثمار هذا النجاح الداخلي في مشاريعه خارج حدود دولته [٩].

كانت فكرة ربط المحيطين الهادي والأطلسي من خلال قناة تشكل حيزاً كبيراً داخل اروقة المسؤولين الامريكيين منذ زمن طويل . لذلك كان اولى خطوات سياسة الرئيس روزفلت الخارجية هو وضع هذه الفكرة الحيوية لاقتصاد الولايات المتحدة الامريكية ولموقعها الجيو سياسي موضع التطبيق، وذلك عندما عقد معاهدة مع بريطانيا، التي كانت لا تزال تستحوذ على مناطق في القارة الامريكية ومياهها الدولية، عام ١٩٠١ تمكن الولايات المتحدة من بناء قناة بنما لهذا الغرض الاستراتيجي . وحينما رفضت كولومبيا العقد الامريكي لتنفيذ هذا المشروع على اعتبار ان بنما كانت جزءً منها، عمل الرئيس الامريكي روزفلت على التدخل في شؤون كولومبيا من خلال دعمه وتمويله سراً لحركة سياسية في بنما مكنها من الانفصال عن كولومبيا اولاً بل والتوقيع على العقد الامريكي للمشروع (قناة بنما) ثانياً والذي تم العمل به مباشرةً في العام نفسه واستمر حتى عام ١٩١٤ الذي شهد افتتاحه [١٠].

وفي السياق نفسه (سياسة التدخل)، استغل الرئيس الامريكي روزفلت عام ١٩٠٤ عدم قدرة جمهورية الدومينيكان لسداد ديونها لعدد من الدول الاوربية واعتمد سياسة اسماها " **ملحق مبدأ مونرو** " او " النتيجة الطبيعية لعقيدة مونرو "، والتي اعلنها خلال خطابه في الكونغرس من العام نفسه، اذ نصت: " **ان الولايات المتحدة سوف تستخدم القوة العسكرية لاستعادة النظام والاستقرار الى جانب الازدهار الاقتصادي في الدول الاخرى في النصف الغربي للكرة الارضية [دول البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية] في حال تقدمت احداها بأدلة لتصرفات خاطئة من قبل الاوربيين تتطلب تطبيق القانون. وذلك بالتوازي مع النفوذ الاوروبي [الضعيف] في أمريكا اللاتينية** ". لذلك لخص روزفلت هذه السياسة بمقولته الشهيرة : " **تكلم بنعومة واحمل هراوة غليظة** "، بمعنى ان الرئيس روزفلت كان قد اعطى من خلال هذا الملحق او هذه السياسة الجديدة المبرر لنفسه، وكذلك للرؤساء الامريكيين من بعده، التدخل في شؤون الدول الاخرى. وبهذا فان الولايات المتحدة الامريكية بدأت تتخلى فعلياً عن

سياسة العزلة التي انتهجتها، طيلة سنوات القرن التاسع عشر، وذلك مع بداية القرن العشرين ولكن بصورة تدريجية [١١].

ولتطبيق سياسته الجديدة في الساحة الدولية، والتي سُميت بسياسة " **التدخل الواثق** " Confident Intervention، شرع الرئيس الامريكي تيودور روزفلت بتنفيذ عدة خطوات اسس من خلالها للولايات المتحدة الامريكية موطئ قدم في هذه الساحة اهمها، ادى دور مهم في حل النزاعات الدولية كما فعل في نزع فتيل الحرب الروسية اليابانية عام ١٩٠٥ بعد نجاحه في نقل مفاوضات انهاء حرب دولية بحجم هذه الحرب داخل الولايات المتحدة الامريكية لأول مرة في تاريخها . وعلى إثر هذا الدور الكبير حصل الرئيس روزفلت على جائزة نوبل للسلام عام ١٩٠٦ لقيادته الجيدة لمفاوضات الصلح بين روسيا واليابان [١٢] .

كذلك شارك روزفلت بشكل فاعل في مؤتمر آلجيسيراس Algeciras في بداية عام ١٩٠٦ والذي كان قد وضع حداً لما سميَ بـــ" ازمة اغادير الاولى "؛ نتيجة منافسة المانيا لفرنسا في المغرب، اذ ساهمت وساطته في تحقيق مشاركة الدول المعنية على طاولة الحوار، كما كان له دور مهم في اقناع الرايخ الالماني على الترتيبات التي تم التوصل اليها في انهاء هذه الازمة . مقابل ذلك لم يغفل الرئيس تيودور روزفلت عن استخدام " **العصا او الهراوة الغليظة** " عندما شعر بالتفوق البحري الياباني في المحيط الهادئ الذي، كما اشرنا، يفصل بين الولايات المتحدة واليابان . اذ امر روزفلت بإبحار الجزء الاكبر من الاسطول الامريكي والذي يدعى بـــ " **الاسطول الضخم الابيض** " بالدوران حول العالم انطلاقاً من المحيط الهادئ وذلك في اواخر عام ١٩٠٧ حتى بداية عام ١٩٠٩ من اجل التأثير على اليابان " **الطامعة** " بالسيطرة على هذا المحيط الحيوي [١٣].

يبدو من خلال ما تقدم، ان الولايات المتحدة الامريكية قد اتخذت سياسة خارجية جديدة تختلف تماماً عن سياستها السابقة (سياسة العزلة) قوامها هو التدخل في الشؤون الدولية، ولكن بلغة مختلفة هذه المرة (تكلم بنعومة واحمل هراوة غليظة) تجسدت باستخدام التهديد تجاه الدول الاوربية؛ لوقف نفوذها وتدخلها في شؤون دول امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وان هذه السياسة الجديدة ليست من اجل هذه الدول الامريكية بل لملئ الفراغ الذي تركه الاوربيون في هذه الدول (استبدال هيمنة بهيمنة) . زيادة على ذلك فان الولايات المتحدة الامريكية لم تكتفِ في تطبيق سياستها الجديدة داخل قارتها فحسب، بل انها ذهبت الى ابعد من هذا حينما بدأت تمارس سياسة دولية يمكن وصفها بالناعمة، عبر ادوار دبلوماسية هدفها المعلن تحقيق السلام بين القوى الدولية التقليدية، اما غير المعلن فهو ارسال رسائل لتلك القوى مفادها: ان العالم في القرن العشرين يختلف تماماً عن سابقه، لذلك عليها ان تأخذ بالحسبان ان الولايات المتحدة الامريكية، كما المانيا، يجب ان يكون لها دور فاعل في المعادلات الدولية القادمة .

ثانياً: الرئيس الامريكي ويليام تافت وبداية تطبيق دبلوماسية الدولار

ترك الرئيس تيودور روزفلت كرسي الرئاسة الامريكية بعد النجاحات الكبيرة التي حققها على مستوى السياسة الداخلية والسياسة الخارجية على حدٍ سواء، الامر الذي جعله واحداً من اهم الرؤساء الامريكيين في التاريخ الحديث، لاسيما بعد ان ضمن صعود صديقه وزميله في الحزب الديمقراطي ويليام تافت [١٤] الى سدة الحكم . اراد الرئيس الامريكي الجديد تكملة ما قام به سلفه في انتهاج سياسة خارجية يضمن من خلالها تغلغلاً امريكياً في مناطق مختلفة من العالم لاسيما في دول امريكا اللاتينية وشرق اسيا على ألا تكون هذه السياسة بالأدوات التقليدية المعروفة التي تمثلها القوة العسكرية او التهديد بها، وإنما تكون بأدوات جديدة عنوانها الرئيس " **استبدال الدولار بالرصاص** " كما وصفها الرئيس تافت نفسه، في اشارة الى الاعتماد على الاقتصاد الامريكي المتطور حينها وتوجيه بأشكال مختلفة من اجل اجبار الدول الاخرى على عقد اتفاقيات مع الولايات المتحدة اساسها المصلحة الامريكية على حساب مصالح تلك الدول . بمعنى ان الرئيس الامريكي ويليام تافت كان قد فضل القوة الاقتصادية، التي كانت ولازالت تتمتع فيها الولايات المتحدة منذ بداية القرن العشرين، من اجل تنفيذ سياسته الخارجية وذلك لأول مرة في تاريخ السياسة الخارجية الامريكية بشكل منهجي مدروس، بحساب ان المصالح التجارية او الأداة الاقتصادية يعود استخدامها، بوصفها وسيلة لتنفيذ السياسة الخارجية للولايات المتحدة، الى مرحلة تأسيس الدولة الامريكية ألا انها كانت ممارسة ارتجالية غير مدروسة حينها [١٥].

تُعزى اسباب تبني سياسة دبلوماسية الدولار من قبل الرئيس الامريكي تافت الى عوامل عدة، اهمها اعتقاد الاخير بان الولايات المتحدة دولة قامت على شعارات الحرية والديمقراطية الى جانب الانعزالية عن المشاكل الدولية، وعندما سعى اسلافه لتحقيق اهدافهم التوسعية في اراضي الدول الاخرى عبر الالة العسكرية الامريكية، وجد الرئيس تافت ان ذلك يؤثر على سمعة الولايات المتحدة وعلى مبادئها في الخارج والتي بنيت من اجلها حسب رأيه، لذلك لابد من ايجاد سياسة ذكية ومؤثرة في الوقت نفسه تحقق من خلالها الولايات المتحدة الامريكية اهدافها التوسعية من جهة وتحفظ سمعتها في الساحة الدولية من جهة اخرى، لاسيما وان الاقتصاد بصورة عامة بدأ تأثيره في حياة الشعوب والدول يصبح بشكل اكثر تأثيراً، لذلك تجلى هذا الامر في ابتكار الرئيس ويليام تافت سياسة سميت بـــ" **دبلوماسية الدولار**" [١٦].

زيادة على ذلك، لا يمكن ان نغفل دور الرأسماليين الامريكيين، بعد النهضة الاقتصادية الامريكية، ودورهم الكبير فيها من خلال رؤوس اموالهم وشركاتهم، بدءوا يؤثرون في عملية صناعة القرار الامريكي على المستويين الداخلي والخارجي، والذي تجسد في الضغط الذي مارسه هؤلاء الرأسماليون على صانعي القرار الامريكي داخل الولايات المتحدة لدفعهم من اجل فتح فرص كبيرة

وواسعة لاستثماراتهم في الخارج. وهو ما يعد بداية دور عمل ما يطلق عليها بـــ" **جماعات الضغط** " في السياسة الامريكية [١٧].

شرح الرئيس الامريكي تافت الفلسفة الجديدة لسياسته الخارجية (دبلوماسية الدولار) عبر خطابه في الكونغرس في الثالث من كانون الاول عام ١٩١٢، اي بعد تطبيقه لهذه السياسة، اذ جاء في جزءٍ منه: " **ان العلاقات الخارجية تؤثر على حالة الاتحاد [الولايات المتحدة الامريكية] الى درجة لم يتم إدراكها على نطاق واسع . وان الازدهار الوطني والقوة يفرضان علينا واجبات لا يمكن التنصل منها اذا أردنا ان نكون اوفياء لمُثلنا العليا** "، لذلك وصف الرئيس تافت دبلوماسية الدولار: " **أنها سعت الى الاستجابة للأفكار الحديثة للعلاقات التجارية، لهذا اقول ان هذه السياسة هي استبدال الرصاص بالدولارات؛ كونها تناشد المشاعر الانسانية المثالية [الرافضة للعنف]، والساعية الى الإستراتيجية السلمية، وكذلك الى الاهداف التجارية المشروعة...، اذن هو جهد موجه بصراحة لزيادة التجارة الامريكية على اساس المبدأ البديهي الذي يقضي بتقديم الادارة الامريكية كل الدعم لأي مشروع امريكي شرعي ومفيد في الخارج** "[١٨].

الملاحظ على خطاب الرئيس تافت لدبلوماسية الدولار انه قد اعطى مبررات تبني هذه السياسة وتطبيقها على ارض الواقع، وقد ارجع ذلك لعوامل عدة اهمها، ان هذه السياسة تعد حاجة ملحة وأساسية لديمومة التجربة الامريكية الحديثة وتطورها، والتي لا يمكن لها ان تستمر من دون تغذية دبلوماسية الدولار، وان هذه السياسة جاءت بديلاً مناسباً وناجعاً عن استخدام القوة والعنف في تطبيق السياسة الخارجية الامريكية؛ لذلك وصفها الرئيس تافت بـــ" **المشروعة** "على الرغم من تدخلها في شؤون الاخرين؛ بوصفها سياسة سلمية تحفظ سمعة المبادئ الامريكية التي شوهها استخدام القوة في تحقيق مصالح الولايات المتحدة . كما يبدو ان اهمية دبلوماسية الدولار لا تقتصر فقط في مرحلة معينة كمرحلة الرئيس ويليام تافت، بل كذلك في امكانية تطبيقها في مراحل اخرى من مراحل السياسة الخارجية الامريكية؛ كونها سياسة إستراتيجية بعيدة المدى، كما وصفها تافت في خطابه، تحقق المصالح الامريكية بطرق سلمية وذكية؛ بعد ان ادرك صانعوها ان الاقتصاد اصبح يشكل حينها اهم عوامل التغلغل في الدول الاخرى والسيطرة عليها .

وفقاً لهذه المعطيات، فان الرئيس تافت بسياسته الجديدة حث على ضرورة الاهتمام بالتجارة الخارجية؛ لأنها تمثل اداةً مهمة لتمرير مشاريع السياسة الامريكية وتحقيق اهدافها، وذلك عبر القيام بخطوات عدة، اهمها دعم المستثمرين والرأسماليين الامريكيين وتشجيعهم على الاستثمار في دول امريكا الجنوبية والبحر الكاريبي كخطوة اولى ومن ثم في دول مناطق شرق اسيا. وقد ساعد الرئيس تافت في هذه السياسة وزير خارجيته فيلادر نوكس Philander Knox الذي يعد بمثابة مهندس دبلوماسية الدولار؛ نتيجة الافكار والأدوار التي تبناها في تنظير هذه السياسة وكذلك في تنفيذها، وكما علق عليها هو بنفسه قائلاً: " **ان هدف دبلوماسية الدولار يجب ان يساهم في خلق الاستقرار في**

الخارج ومن خلال هذا الاستقرار يتم تعزيز المصالح التجارية الامريكية، وان استخدام هذه السياسة ينبغي ان يكون لتحسين الفرص المالية وكذلك رأس المال الخاص من اجل تعزيز المصالح الامريكية خارج الحدود " [١٩].

لهذا المنطلق، أصدار الرئيس الامريكي تافت قرارات عدة تلزم البنوك والمصارف الامريكية الرسمية بدعم المستثمرين الامريكيين في الخارج . كما انه استخدم المسؤولين الحكوميين انفسهم للترويج لبيع المنتجات الامريكية في الخارج لاسيما السلع الصناعية الثقيلة والمعدات العسكرية . والاهم من ذلك، اصدر الرئيس تافت حينها قرارات عدة تلزم الولايات المتحدة الامريكية بتحمل ديون دول امريكا الجنوبية والبحر الكاريبي للدول الاوروبية ودفعها بالنيابة عنها؛ وذلك لضمان الاستقرار المالي ومن ثم السياسي الذي كانت تعاني منه دول امريكا اللاتينية خوفاً من وقوعها تحت تأثير دول اوروبا وسيطرتها، وفي الوقت نفسه لفسح المجال امام تنفيذ الاهداف الامريكية التوسعية في هذه المناطق القريبة من الولايات المتحدة [٢٠].

وينطبق هذا الكلام ايضاً على الصين التي كانت تعاني من عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي؛ نتيجة التنافس بين القوى العظمى عليها، اخرها كانت الحرب اليابانية الروسية (١٩٠٤- ١٩٠٥) والتي حدثت بسبب التنافس على اهم اراضيها منشوريا Manchuria ذات الموقع الاستراتيجي المهم والموارد الطبيعية الغنية . لذلك سعت الولايات المتحدة الامريكية الى محاولة شمول الصين بسياسة دبلوماسية الدولار؛ وذلك للمساهمة في استقرارها من جهة؛ ولأن تضع لها قدماً في الاراضي الصينية والتي تعد سوقاً تجارياً كبيراً للبضائع والاستثمارات الامريكية من جهة اخرى . وبذلك تصبح دبلوماسية الدولار سياسة اقتصادية يتم بموجبها ممارسة النفوذ الامريكي خارج حدود الولايات المتحدة من قبل البنوك الامريكية والمصالح المالية، يصاحبه دعم من قبل الدبلوماسيين الامريكيين انفسهم؛ من اجل تحقيق المصالح الامريكية الاستراتيجية [٢١].

كانت باكورة تطبيق دبلوماسية الدولار من قبل الادارة الامريكية عام ١٩١٠ في المكسيك بوصفها دولة مجاورة للولايات المتحدة الامريكية من جهة وعليها ديون اوربية كبيرة الى جانب وجود استثمارات امريكية ضخمة فيها من جهة اخرى، الامر الذي الزمت به الولايات المتحدة نفسها بتحمل نفقات ديون هذه الدولة وتسديدها الى الدول الاوربية [٢٢]. ألا ان الرياح جاءت عكس ما كان الرئيس تافت يريدها؛ نتيجة الانتفاضات الشعبية التي حدثت في المكسيك او ما يطلق عليها بـــ" **الثورة المكسيكية** " (١٩١٠- ١٩٢٠) التي ادت الى انقسام البلد الى فرقين متنافسين على السلطة، فريق مدعوم من قبل الولايات المتحدة وفريق اخر مناهض لها والذي بدوره لم يكتفِ بتهديد الاستثمارات الامريكية داخل الاراضي المكسيكية فحسب بل انه سعى الى عقد اتفاقيات تجارية ومالية مع اليابان المنافس الرئيس للولايات المتحدة في المحيط الهادئ، وهو ما رفضته الولايات المتحدة مستندة في ذلك على مبدأ مونرو الذي نص على استبعاد القوى غير الاوروبية مثل اليابان في امتلاك اراضي في

نصف الكرة الغربي (امريكا اللاتينية) . لذلك اثرت كل هذه الاحداث بشكل كبير في عدم تحقيق سياسة دبلوماسية الدولار نجاحاً ملموساً في المكسيك آنذاك [٢٣].

تعد منطقة البحر الكاريبي من المناطق الحيوية المهمة للولايات المتحدة الامريكية؛ كونها تمثل عمقاً استراتيجياً بحرياً مهماً للتجارة الامريكية لاسيما دول مثل الدومينيكان، وهندوراس، وهايتي. وبفعل الاضطرابات السياسية في هذه الدول، ولإبعاد سيطرة الاموال الاوربية عنها، حث الرئيس وليام تافت المصرفيين والمستثمرين الامريكيين على ضخ الدولارات في السوق المالي لهذه الدول، اذ اعتقدت الادارة الامريكية حينها انها ملزمة بإنهاء حالة عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي لهذه الدول المهمة لها لاسيما لهايتي، وذلك عندما تمكنت وزارة الخارجية الامريكية وعلى رأسها الوزير نوكس بإقناع أربعة مصارف امريكية ضخمة على تسديد ديون هايتي، وهو ما وفّر بيئة خصبة للولايات المتحدة للتدخل بشكل اكثر في هذه المنطقة الحيوية وإدخالها في فلك النفوذ الامريكي، الامر الذي عكس نجاح دبلوماسية الدولار هذه المرة في هذه الدول المهمة للتجارة الامريكية [٢٤].

اما دول امريكا الوسطى فان نيكاراغوا تعد من اكبر دولها مساحةً ومن اهمها موقعاً جيو سياسياً؛ لأنها تطل شرقاً على البحر الكاريبي ومن الغرب على المحيط الهادئ الامر الذي جعلها تشكل اهمية قصوى بالنسبة لطرق التجارة الامريكية، لهذا شهدت هذه الدولة تدفقاً مالياً امريكياً كبيراً؛ بفعل العلاقة المتينة التي كانت تجمع الادارة الامريكية حينها برئيس نيكاراغوا أدولفو دياز Adolfo Diaz الذي سمح بوجود استثمارات امريكية كبيرة داخل اراضيه وكذلك موافقته على تسديد الولايات المتحدة الامريكية لديون بلده الى اسبانيا عام ١٩١٠ [٢٥] .

لكن هذا البلد كان قد شهد بعد سنة من تسهيلات الرئيس دياز للولايات المتحدة الامريكية عملية اطاحة بحكومته وفتح قنوات اتصال مع الفرنسيين من اجل سداد ديون نيكاراغوا، الامر الذي دفع الرئيس الامريكي تافت التراجع عن سياسته السلمية (دبلوماسية الدولار) ليتبنى سياسة ساندة لها هي سياسة اسلافه (العصا الغليظة)، وذلك عندما ارسل عام ١٩١٢ مجموعة سفن حربية على متنها ٢٧٠٠ من مشاة البحرية الى هذا البلد، للقضاء على هذه العملية. وبعد تحقيق ذلك تم ترحيل قادة هذه العملية الى مناطق نائية، مع ابقاء عدد من الجنود الامريكيين في هذا البلد، والذي قاد نيكاراغوا في النهاية الى الاستقلال عن اسبانيا رسمياً عام ١٩٢١ . بمعنى ان الذي حدث يفسر ما ذهب اليه عدد من المؤرخين والباحثين: " **ان الرئيس الامريكي تافت كان قد استخدم الجيش الامريكي في تنفيذ سياسته [دبلوماسية الدولار]** " [٢٦].

يشير عدد من الباحثين، ومنهم المؤلف شنايدر، الى وجود عدد من العوامل حالت دون تحقيق دبلوماسية الدولار اهدافها الكبيرة والتي كان من المفترض ان تقود الولايات المتحدة في نهاية المطاف الى السيطرة على دول امريكا اللاتينية، اهمها هو اعتراض عدد من هذه الدول لاسيما دول امريكا الوسطى على سداد رئيس الولايات المتحدة ويليام تافت ديونها لأوروبا بالدولار الامريكي؛ بحساب ان

الاخير لم يكن يساوي حينها العملات المحلية لتلك الدول، الى جانب ذلك فان هذه الدول كانت قد شعرت ايضاً ان سياسة الدولار، بعد تنفيذها لأول مرة، قد اعطت للولايات المتحدة الامريكية نفوذاً كبيراً داخل حدودها لاسيما بعد ان أُجبرت على منح اراضيها الى الولايات المتحدة مقابل سداد ديونها آنذاك. ولعل لجوء عدد من هذه الدول الى الدول الاخرى من اجل سداد ديونها خير دليل على ذلك مثل المكسيك التي لجأت حينها الى اليابان من اجل سداد ديونها الى جانب نيكاراغوا التي تفاوضت مع فرنسا للغرض نفسه [٢٧].

في ضوء ما تقدم، فان دبلوماسية الدولار على الرغم من قوة فكرتها وتأثرها في تحقيق اهداف الولايات المتحدة ومصالحها في الخارج ألا ان سوء استخدامها بالشكل الصحيح ادى الى تنامي معاداة الولايات المتحدة الامريكية من قبل دول امريكا الوسطى والبحر الكاريبي، الامر الذي ولد عدم استقرار لتلك الدول في اغلب مراحل تاريخها الحديث؛ بسبب وجود هذا العداء مع دولة جارة كبيرة بحجم الولايات المتحدة، والذي رافقه تصاعد الحركات القومية في هذه البلدان ومخوفها من احتمالات السيطرة الامريكية عليها في حال رضخت لسيطرة الولايات المتحدة الاقتصادية .

لم تكتفِ الادارة الامريكية في تطبيق دبلوماسية الدولار داخل مناطق امريكا الوسطى والبحر الكاريبي بل انها سعت وبقوة الى تطبيقها ايضاً في مناطق شرق اسيا تحديداً في الصين التي، كما اشرنا، كانت تعاني من التنافس الدولي عليها الامر الذي جعلها تعيش حالة من عدم الاستقرار في كثير من المجالات . لذلك استخدم الرئيس ويليام تافت القوة المصرفية الامريكية ايضاً من اجل خلق مكان لتحقيق الاهداف الاستراتيجية الامريكية داخل اراضي الصين هذه المرة، وذلك لزيادة فرص التجارة والاستثمارات الامريكية في مناطق شرق اسيا، وفي الوقت نفسه هي محاولة امريكية من اجل ان تحد من نفوذ القوى العظمى آنذاك بريطانيا، وفرنسا، وروسيا، الى جانب اليابان الطامعة حينها في منطقتها (الشرق الاقصى) وكذلك ألمانيا التي كانت تحاول ان تجد لها مكاناً بين الكبار في مناطق مختلفة من العالم اهمها في الصين التي تعد سوقاً تجارياً كبيراً. فضلاً عن ذلك ارادت الولايات المتحدة الامريكية من خلال دبلوماسية الدولار في الصين المحافظة على سياسة الباب المفتوح التي اتخذتها سابقاً مع بريطانيا من اجل ان تبقى الصين سوقاً رائجاً للجميع [٢٨].

وفقاً لهذه المعطيات، اتخذ الرئيس الامريكي ويليام تافت خطوات اقتصادية في الصين اهمها مساعدة الاخيرة في الحصول على قروض دولية لتوسيع نظام السكك الحديدية فيها، والدفع بالشركات الامريكية على الانخراط في العمل داخل منطقة منشوريا الصينية التي تمتلك اهمية اقتصادية كبيرة تتمثل بموقعها السوقي وبمواردها الطبيعية . اذ نجح وزير الخارجية الامريكي نوكس في بناء تكتل يتكون من عدد من البنوك الامريكية المهمة برئاسة المصرفي الامريكي جون مورغان John Morgan الى جانب مجموعة شركات كونسوريتوم Consortium التي كانت ممولة من فرنسا وألمانيا وبريطانيا هدف هذا التكتل الاستثماري هو بناء خط سكة حديد طويلة جداً يبدأ من مدينة

هوكونغ Hukong الى مدينة كانتون Canton الصينيتين من اجل تسهيل مرور البضائع الاجنبية الى اغلب مناطق الصين [٢٩].

على الرغم من النجاحات التي حققها هذا المشروع الاستثماري الكبير في بداية الامر ألا ان تغير نظام الحكم في الصين عام ١٩١٢ كان قد اطاح بالحكومة الصينية التي وقعت هذا المشروع الامر الذي ادى الى توقفه . وقد انسحب هذا الاخفاق على سياسة دبلوماسية الدولار نفسها وبالتالي على المشروع الاستثماري الامريكي الذي كان من المؤمل تنفيذه في مقاطعة منشوريا الاستراتيجية بسبب الوجود الروسي الياباني في هذه المقاطعة المهمة [٣٠] . وهو ما استثمره جيداً منتقدو دبلوماسية الدولار من الامريكيين الذي وجدوا في السياسة الخارجية للرئيس ويليام تافت انها لم تكتفِ بعدم تحقيق الاهداف الامريكية وسياسة الباب المفتوح في مناطق الصين بل انها خلقت عدو جديد للولايات المتحدة في شرق اسيا والمحيط الهادئ تمثل باليابان التي انزعجت حينها كثيراً من سياسة التدخل الامريكي في مناطق نفوذها [٣١].

لابد من الاشارة الى وجود اسباب أساسية اخرى حالت دون استمرار نجاح دبلوماسية الدولار في المناطق التي تم فيها تطبيق هذه السياسة في عهد الرئيس تافت، اهمها ان الولايات المتحدة على الرغم من النجاحات الاقتصادية الكبيرة التي حققتها داخل حدودها في تلك المرحلة، ألا انها كانت غير مُهيأة بصورة كافية في كثير من المجالات والخبرات لنقل هذه النجاحات خارج حدودها لاسيما في الجانب السياسي والدبلوماسي فضلاً عن الاستثماري؛ على اساس ان الولايات المتحدة بفعل تلك التدخلات اصبحت دولة غير مرغوب فيها خاصة وان جميع دول هذه المناطق كانت تعيش حالة اضطراب وعدم استقرار كبيرة في تلك المرحلة، وان هويتها الوطنية كانت غير متبلورة تماماً بوجود الدول الاوربية المؤسسة لها والتوسعية آنذاك. والدليل على وجود هذا النقص الكبير في الخبرات قيام وزارة الخارجية الامريكية، بعد انتهاء ولاية الرئيس تافت مباشرةً، بإضافة عدد من الدوائر الخاصة لتلك المناطق الى هيكلتها مثل دائرة امريكا الوسطى، ودائرة البحر الكاريبي، ودائرة شرق اسيا. وذلك من اجل تطوير الخبرات الامريكية واستثمارها بشكل افضل في عمل السياسة الخارجية للولايات المتحدة في هذه المناطق وفي غيرها مستقبلاً [٣٢].

الملاحظ على المرحلة التي تم فيها تطبيق سياسة دبلوماسية الدولار لأول مرة في السياسة الخارجية الامريكية، وتحديداً في عهد الرئيس وليام تافت، انه على الرغم من عدم تحقيقها نجاحات كبيرة في تحقيق مكاسب للسياسة الخارجية الامريكية وأهدافها في الخارج ألا ان هذه السياسة كانت قد غرست الأداة الاقتصادية وللمرة الاولى في قاموس السياسة الامريكية وكذلك في السياسة الدولية بصورة علمية ممنهجة، عندما تم تبنيها من قبل الرئيس تافت في تنفيذ السياسة الخارجية للولايات المتحدة لاسيما وأنها سياسة إستراتيجية لا يقتصر تطبيقها فقط في مرحلة معينة، كما وصفها الرئيس

تافت نفسه، وإنما يمكن تطبيقها ايضاً في المستقبل؛ نتيجة ارتكازها على عامل مهم وأساس للشعوب ولدولها وهو الاقتصاد .

ثالثاً: دبلوماسية الدولار خلال الحربين العالميتين الاولى والثانية

بعد انتهاء ولاية الرئيس تافت، دعا الرئيس الجديد وودرو ويلسون Woodrow Wilson (١٩١٣- ١٩٢١)، والذي عُدّ من الرؤوساء الامريكيين المهمين في التاريخ، الى تبني سياسة معينة عنوانها " **حرية جديدة في الحكومة أساسها الأخلاق** "، في اشارة الى تبنيه سياسة معتدلة مسالمة يحاول من خلالها اعادة " السمعة الجيدة الى الولايات المتحدة "؛ نتيجة معارضته لسياسة العصا الغليظة التي اتبعها الرئيس روزفلت، وكذلك لدبلوماسية الدولار التي انتهجها الرئيس تافت في تنفيذ السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية . وبالفعل تمكن الرئيس ويلسون في مدة رئاسته الاولى (١٩١٣- ١٩١٧) من تحقيق نجاحاً ملموساً في تطبيق معايير أخلاقية في ملف العلاقات الدولية والذي تجلى بإعطاء الحرية والاستقلال للفلبين، التي كانت تعد اهم مكان للنفوذ الامريكي في شرق اسيا، الى جانب مساعدة كلٍ من المكسيك ونيكاراغوا للوصول الى الاستقرار السياسي والذي قادهما في نهاية المطاف الى الاستقلال[٣٣] .

كان لتداعيات الحرب العالمية الاولى (١٩١٤- ١٩١٨) بين دول الوفاق بقيادة بريطانيا ودول الوسط بقيادة المانيا تأثيراً كبيراً في جعل سياسة ويلسون السلمية لم تصمد امام هذا التنافس الشرس للقوى الكبرى بما فيها الولايات المتحدة الامريكية على مناطق وأرجاء مختلفة من العالم . لهذا بدأ ويلسون بتغيير سياسته شيئاً فشيئاً باتجاه التصعيد في ظل التفوق الالماني في الحرب، وذلك باستخدامه المساعدات الاقتصادية لتكون باباً للدخول في هذه الحرب[٣٤]، اذ قدم الرئيس ويلسون في اثناء الحرب مساعدات مالية وعسكرية كبيرة لبريطانيا لديمومة مجهودها الحربي الى جانب تسليح السفن التجارية الامريكية في المحيط الاطلسي، الامر الذي استفز المانيا وجعل غواصاتها تضرب احدى السفن الامريكية في نيسان عام ١٩١٧ والتي راح ضحيتها خمسة وثلاثون امريكياً الامر الذي الزم ويلسون بالطلب من الكونغرس بإعلان الحرب على المانيا والدخول في الحرب بقوة مما اعطى لقوات الوفاق زخماً عسكريا كبيراً جعلها تنتصر في تلك الحرب[٣٥] .

لذلك بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى عاد الرئيس الامريكي ويلسون الى سياسته " **السلمية** " وذلك حينما اعلن مبادئه الاربعة عشر التي كانت تدعو احداها الى السلام الدولي من خلال تأسيس منظمة عصبة الامم بوصفها حافظة للسلام العالمي الى جانب مبدأ الحرية وتقرير المصير للشعوب التي كانت ترضخ تحت الاستعمار[٣٦] .

لم تكن سياسة دبلوماسية الدولار، بوصفها اداةً اقتصاديةً لتنفيذ السياسة الخارجية الامريكية، حاضرة بقوة في مرحلة مابين الحربين العالميتين الاولى والثانية خصوصاً وان الولايات المتحدة

الامريكية كانت قد تعرضت في عام ١٩٢٩ الى ازمة اقتصادية [٣٧] كبيرة وصلت مدياتها الى مناطق واسعة في العالم؛ نتيجة انهيار سوق العملة الامريكية مما اثر بشكل كبير على الدولار الامريكي داخلياً وخارجياً طيلة هذه المرحلة الامر الذي جعل هذه الازمة تستمر حتى بداية الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩- ١٩٤٥). اذ اندلعت تلك الحرب حينها بين محورين مثله الاول دول الحلفاء بريطانيا وفرنسا التي ترتبط معها الولايات المتحدة بعلاقات تحالف ودول المحور التي تقوده المانيا واليابان المنافس الرئيس للولايات المتحدة الامريكية في المحيط الهادئ وكذلك في مناطق شرق اسيا [٣٨].

على الرغم من اعلانها الحياد في بداية الحرب العالمية الثانية، بدأت الولايات المتحدة بتبني سياسة اقتصادية بوصفها اداةً لتحقيق اهدافها في هذه الحرب تمثلت في اطالة زخم الحرب بين الاطراف المتصارعة بهدف اضعافها من جهة والمحافظة على صمود حلفائها وتفوقهم من جهة اخرى، لاسيما بعد الانتصارات الكبيرة التي حققتها المانيا في اوروبا اهمها احتلالها لفرنسا في تموز عام ١٩٤٠ [٣٩]. اذ تجسدت هذه السياسة الاقتصادية بإقرار الكونغرس الامريكي في ايلول من العام نفسه قانون " ادفع واستلم " الذي سمح للإدارة الامريكية وعلى رأسها الرئيس فرانكلين روزفلت Franklin Roosevelt (١٩٣٣- ١٩٤٥) بتقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية تمثلت بخمسين مدمرة أمريكية الى بريطانيا فقط فضلاً عن باقي دول الحلفاء. والاهم من ذلك مبادرة الرئيس فرانلكين بتقديم مشروع قانون الاعارة والتأجير الى الكونغرس الذي اقره في الثامن من اذار عام ١٩٤١، اذ سمح هذا القانون للولايات المتحدة بإعطاء مساعدات مالية وعسكرية الى دول الحلفاء وصفت بالكبيرة جداً حينها؛ كونها وصلت الى اربعين مليار دولار امريكي في ذلك الوقت، لذلك عّد عدد من المؤرخين هذا القانون (الاقتصادي) بمثابة بداية دخول الولايات المتحدة الامريكية في الحرب العالمية الثانية [٤٠].

لم تكتفِ الولايات المتحدة الامريكية في هذه المساعدات الى حلفائها بل انها تبنت سياسة اقتصادية قاسية تجاه اليابان التي وصفتها بأنها " **دولة معتدية** " حتى قبل الحرب العالمية الثانية؛ بفعل الاحتلال الياباني للصين . الى جانب ذلك لا يمكن ان نغفل حالة التنافس التي كانت تعيشها الولايات المتحدة مع اليابان على سواحل المحيط الهادئ ومناطق شرق اسيا . على هذا الاساس اتخذت الادارة الامريكية في ايلول من عام ١٩٤١ قراراً منعت بموجبه تصدير المعادن الى اليابان لاسيما وان الاخيرة كانت تعتمد اعتماد اساسي على المعادن الامريكية في صناعتها ، الامر الذي جعل اليابان تتخذ خطوة يمكن وصفها بالخطيرة حينما اقدمت على قصف ميناء بيرل هاربر Pearl Harber الامريكي في المحيط الهادئ يوم السابع من كانون الاول من العام نفسه . والذي تسبب بخسائر امريكية كبيرة من سفن وطائرات وطرادات الى جانب عدد كبير من الامريكيين . وهو ما عّدته الولايات المتحدة اعلان حرب من قبل اليابان[٤١] .

نتيجةً لهذه التطورات، اعلن الكونغرس الامريكي في اليوم التالي مباشرةً من القصف الياباني الحرب على اليابان والدخول بصورة رسمية في الحرب العالمية الثانية . وكان لهذا الدخول الامريكي

دورٌ كبيرٌ في تغيير مجريات الحرب، لاسيما وقد سبقه ترك الاتحاد السوفيتي دول المحور وانضمامه الى دول الحلفاء الامر الذي غيّرَ المعادلة العسكرية في هذه الحرب وجعلها تحسم لصالح الحلفاء عام ١٩٤٥ بعد دخول قواتهم الى المانيا في أيار من هذا العام وكذلك استسلام اليابان للولايات المتحدة الامريكية في اب من العام نفسه؛ بعد ان اجبر السلاح النووي الامريكي اليابان عليه [٤٢] .

ولابد من الاشارة الى حدث اقتصادي ومالي مهم كان قد شهده العالم قبل اشهر قليلة من نهاية الحرب العالمية الثانية تمثل في عقد مؤتمر في نهاية عام ١٩٤٤ في ولاية نيو هامبشير New Hampshire الامريكية حضرته اربع وأربعون دولة استمر لأكثر من اثنين وعشرين يوماً، اذ تمخض عنه توقيع اتفاقية "بريتون وودز" Bretton Woods التي نصت على إنشاء نظام اقتصادي عالمي جديد عبر تأسيس مؤسسات مالية دولية مهمتها المحافظة على الاقتصادي العالمي وتنظيمه اهمها صندوق النقد الدولي وصندوق البنك الدولي، كما تم الاتفاق في هذا المؤتمر ايضاً على تنظيم التجارة العالمية مابين الدول، والاهم من ذلك هو اعتماد الدولار الامريكي بوصفه مرجعاً رئيساً لتحديد سعر عملات الدول، اي ان الدولار اصبح عملة اجنبية يمكن اعتمادها عملة احتياطية لعملات الدول المختلفة [٤٣].

وفقاً لذلك، وصف عدد من الاقتصاديين والمعنيين تلك المرحلة بأنها تعد البداية الفعلية لهيمنة الدولار الامريكي على الاقتصاد العالمي . لاسيما وان الولايات المتحدة كانت تمتلك ٧٥ في المائة من ذهب العالم في نهاية الحرب العالمية الثانية؛ نتيجة تخلي اغلب الدول عن تغطية عملتها بالذهب؛ بفعل التضخم الذي اصاب اقتصادياتها جراء الحرب. وهو ما جعل عدد كبير من الدول تقوم بتخزين الدولار الامريكي بهدف استبداله بالذهب مستقبلاً بوصفه عملة احتياطية لعملتها [٤٤].

بدا جلياً اهمية دور العامل الاقتصادي (دبلوماسية الدولار) في دخول الولايات المتحدة الامريكية في الحرب العالمية الثانية والانتصار فيها لاسيما بعد معاودة الاقتصاد الامريكي نشاطه الكبير بعد ان تخلص من تداعيات الازمة الاقتصادية التي لحقت به؛ بسبب نجاح الولايات المتحدة في استثمار ظروف هذه الحرب بشكل ذكي من اجل النهوض بواقعها الاقتصادي، وذلك بعد زيادة الطلب الكبير على السلع والمعدات الامريكية من قبل الاطراف المتحاربة خصوصاً بعد ان تأخرت الولايات المتحدة في الدخول في هذه الحرب قرابة ثلاثة سنوات وهي الفترة التي استغلتها جيداً من اجل تحسين اقتصادها لاسيما بعد اعتماد عملتها (الدولار) عالمياً. رافق ذلك تراجع اقتصاديات الدول المتحاربة وكذلك مكانتها السياسية في الساحة الدولية، الامر الذي استثمرته الولايات المتحدة كذلك في ان تصبح احدى القطبين العظميين في العالم الى جانب الاتحاد السوفيتي حليفها في الحرب والذي اصبح المنافس الوحيد لها في قيادة العالم [٤٥].

رابعاً: دبلوماسية الدولار الامريكية في مرحلة الحرب الباردة

شهدت مرحلة الحرب الباردة (١٩٤٦- ١٩٩١) بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي دوراً كبيراً لدبلوماسية الدولار؛ كونها مثلت احدى الادوات المهمة لحسم نزاع هذه الحرب من قبل الولايات المتحدة، والذي تجسد في شكل سياسات، ومشاريع، وقوانين، ومساعدات، واستثمارات، قامت بها الولايات المتحدة الامريكية في مناطق مختلفة من العالم، لغرض الوصول الى هدفها الكبير الذي يتمثل في ان تصبح القطب الاوحد في الساحة الدولية. وتجلى ذلك في مناسبات عديدة اهمها "**مبدأ ترومان**" Truman Principle في اشارة الى الرئيس الامريكي هاري ترومان Harry Truman (١٩٤٥- ١٩٥٢) الذي كان قد خلف الرئيس روزفلت بعد وفاته في نيسان من عام ١٩٤٥، اذ جاء هذا المبدأ، بعد التراجع الكبير الذي شهده الاقتصاد البريطاني؛ بسبب الحرب العالمية الثانية، والذي ارمى بظلاله على اقتصاديات الدول الاوربية وغيرها من الدول التي اعتمدت كثيرا على بريطانيا بحكم العلاقات والتحالفات المتينة معها [٤٦].

ولما كانت اليونان وتركيا من الدول الحليفة مع بريطانيا، فكان الزاما على الاخيرة مساعدة هذه الدول في تلبية مطالبهما المالية والعسكرية المتكررة لمواجهة أزمتهما الاقتصادية بعد الحرب، وهو ما عجزت بريطانيا (المتراجعة) عن تنفيذه، الامر الذي دفع الولايات المتحدة الامريكية للتدخل من اجل ملء فراغ مسؤوليات بريطانيا الكبيرة تجاه التزاماتها الدولية؛ وذلك خوفاً من وقوع اليونان وتركيا وغيرها من الدول في فلك الشيوعية التي كان يحمل لوائها الاتحاد السوفيتي؛ نتيجة حالة عدم الاستقرار التي كانت تعيشها هذه الدول، لذلك اعلن الرئيس الامريكي ترومان عن مبدئه مع بداية عام ١٩٤٧ والذي يعد بمثابة اعادة لاستخدام سياسة دبلوماسية الدولار ولكن تحت عنوان مبدأ ترومان؛ على اعتبار انه دعا الى تقديم مساعدات اقتصادية امريكية الى اليونان وتركيا هذه المرة قدرت بملايين الدولارات، وذلك من اجل تعزيز الاستقرار الاقتصادي لهذه الدول وكذلك السياسي؛ خوفاً من وقوعها تحت تأثير السيطرة الشيوعية التي كانت تبحث حينها عن مثل هكذا ظروف لنشر مبادئها فيها بحسب وجهة النظر الامريكية [٤٧] .

حقق مبدأ ترومان نجاحاً كبيراً على اساس ان المساعدات الاقتصادية الامريكية مكنت اليونان وتركيا من الوقوف على قدميهما من جديد بعد تحسن اقتصادهما، والذي قادهما بدوره الى الاستقرار السياسي وسحبهما الى الفلك الامريكي بعد عقد جملة اتفاقيات ومعاهدات بين كل من تركيا واليونان من جهة والولايات المتحدة الامريكية من جهة اخرى توجت بانضمامهما الى حلف شمال الاطلسي عام ١٩٥٢ الذي كان قد اسسته الولايات المتحدة بمعية عدد من الدول الاوربية لمواجهة " **الخطر الشيوعي** " التي يمثله الاتحاد السوفيتي آنذاك . الامر الذي عكس قيمة السياسة الاقتصادية او دبلوماسية الدولار الامريكية في تحقيق اهداف السياسية الخارجية للولايات المتحدة بالمقارنة مع سياستها العسكرية [٤٨] .

ادركت الولايات المتحدة الامريكية ان دورها لا ينتهي عند اليونان وتركيا فقط بل لابد له ان يشمل كذلك الدول الاوربية الاخرى؛ على اعتبار ان هذا الدور في تلك الدول لا ينتهي عند نهاية الحرب العالمية الثانية، والذي كما اوردنا، تمثل بتقديم المساعدات المالية والعسكرية الى دول اوربا بل لابد ان تستمر هذه المساعدات وغيرها الى ما بعد هذه الحرب ايضا؛ نتيجة حاجة الدول الاوربية في وقتها الى المساعدات الامريكية من اجل البناء والتعمير في مرحلة ما بعد الحرب، في ظل الفراغ السياسي والانهيار الاقتصادي وحالة الفقر والضياع التي خلفتها الحرب في هذه الدول . زيادة على ذلك فان لأساليب الحرب الباردة ولتداعياتها والتي تجسدت بالدعاية الشيوعية التي مارسها الاتحاد السوفيتي حينها في الواقع الاوربي (المتهالك)، والذي افرز سيطرة عدد من الاحزاب الشيوعية على حكم عدد من الدول الاوربية تأتي في مقدمتها ايطاليا، وفرنسا، فضلا عن المانيا التي وصل الانهيار السياسي فيها الى حد كبير؛ نتيجة اختلاف المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة والمعسكر الشرقي الذي مثله الاتحاد السوفيتي على إدارتها. بالتوازي مع ذلك، فان بريطانيا بدت هي الاخرى، بعد الحرب العالمية الثانية، في حالة اقتصادية يمكن وصفها بالكارثية؛ لأن مدنها ومصانعها كانت قد تهدمت، وان ميزانيتها قد اثقلت بشكل فاحش بالديون، الامر الذي ارمى بضلاله على تراجعها وانحسار امبراطوريتها في الساحة الدولية [٤٩] .

لهذه المعطيات، وبعد ثلاث اشهر فقط من مبدأ ترومان، الذي ثبت نجاحه في تركيا واليونان، جاءت الخطوة الاكبر للولايات المتحدة الامريكية وأشملها لتحقيق مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية في الدول الاوربية وكذلك في إنقاذ هذه الدول " **الديمقراطية** " من الوقوع في التأثير الشيوعي ومن سيطرة الاتحاد السوفيتي عليها، والذي يمثل الخصم الرئيس للولايات المتحدة الامريكية حينها . وقد تجسدت هذه الخطوة في اعلان وزير الخارجية الامريكي جورج مارشال George Marshall في الخامس من حزيران عام ١٩٤٧ مشروعه الاقتصادي الذي عرف باسمه " خطة مارشال " Marshall Plan، والتي كانت تدعو الى تقديم المعونة الامريكية لإنعاش اقتصاد الدول الاوربية . مطبقاً بذلك نفس مبادئ دبلوماسية الدولار في تنفيذ السياسة الخارجية الامريكية لاسيما فيما يتعلق بالحفاظ على الاستقرار الاقتصادي للدول الاوربية هذه المرة؛ وذلك خوفاً من وقوعها تحت تأثير الدعاية الشيوعية حسب الرؤية الامريكية [٥٠].

بعد تقديمه الى الكونغرس الامريكي لإقراره، بقية مشروع قانون خطة مارشال داخل اروقة المؤسسة التشريعية الامريكية لعدة شهور؛ نتيجة اعتراض عدد كبير من اعضاء الكونغرس الذين كانوا لا يزالون يحملون الافكار الانعزالية التي تدعو الى التمسك بسياسة عدم تدخل الولايات المتحدة في الشؤون الدولية . ألا ان الدعاية الامريكية التي كان ينشرها الرئيس ترومان وإدارته، والتي كانت تصور الاتحاد السوفيتي بأنه يمثل خطراً كبيراً ليس على اوربا فحسب بل وعلى الولايات المتحدة خصوصاً بعد تأسيس الاتحاد السوفيتي بمعية عدد من دول اوربا الشرقية والحزبين الشيوعيين

الفرنسي والإيطالي مكتب المعلومات الشيوعي الكومنفورم komenform، جعلت الكونغرس الامريكي يقر قانون خطة مارشال في الحادي والثلاثين من اذار عام ١٩٤٨ تحت مسمى " **مرسوم المساعدات الاجنبية** " تشمل منح مالية تقدر بستة مليارات دولار امريكية الى الدول الاوربية وكذلك الى الصين التي هي الاخرى كانت تعاني بشكل كبير من تداعيات الحرب العالمية الثانية الى جانب " **التهديد الشيوعي** " لها . كما شمل المرسوم مساعدات مالية الى صندوق طوارئ الاطفال العالمي(٥١).

تمكنت السياسة الاقتصادية الامريكية التي منحت من خلالها مساعدات الى الدول الاوربية لاسيما الغربية منها نجاحاً ملموساً؛ نتيجة نجاحها في اعادة بناء هذه الدول، وأعمار اقتصادها، الى جانب انتشال ابنائها من حالة الفقر التي كانوا يعيشونها. الامر الذي ساهم بشكل كبير في اعادة الاستقرار فيها وبالتالي تراجع تأثير المد الشيوعي لها، والذي تجسد على ارض الواقع بوصول الاحزاب الديمقراطية، الموالية للولايات المتحدة والرافضة للفكر الشيوعي وللسياسات السوفيتية، الى حكم بلدانها الاوربية (٥٢).

الملاحظ على السياسة الاقتصادية الامريكية والتي جسدتها مبادئ دبلوماسية الدولار وسياساتها من خلال، مبدأ ترومان، وخطة مارشال، انها بدأت تحقق نجاحات كبيرة في تحقيق اهداف الولايات المتحدة الامريكية ومصالحها بالمقارنة مع المرحلة التي اسس فيها الرئيس ويليام تافت هذه السياسة الاقتصادية؛ ويعود ذلك الى عوامل كثيرة اهمها النضج السياسي التي وصل اليه صانع القرار الامريكي على مستوى السياستين الداخلية والخارجية على حد سواء، والذي اهله في تبني سياسات تنسجم مع الواقع الاقتصادي الامريكي الذي يعد من اهم العوامل التي ارتكزت عليها دبلوماسية الدولار في تنفيذ سياستها في الخارج .

شكل نجاح السياسة الاقتصادية الامريكية في الدول الاوربية دافعاً مشجعاً للولايات المتحدة لتوسيع هذه السياسة لتشمل دول العالم الثالث او الدول النامية ايضاً، وذلك من اجل رفع مستوياتها الاقتصادية والثقافية لمواجهة حالة الفقر والتخلف التي كانت تعد بيئة ملائمة لانتشار الشيوعية بحسب وجهة النظر الامريكية التي تقول: " **ان الاتحاد السوفيتي كان يستخدم الشيوعية، التي كانت اهم شعاراتها انصاف الطبقات الدنيا، من اجل تمرير سياساته التوسعية** " . لذلك اعلن الرئيس الامريكي هاري ترومان عبر خطابه في الكونغرس في كانون الثاني من عام ١٩٤٩ سياسته الخارجية التي تتضمن تقديم مساعدات اقتصادية وإنسانية وعلمية الى الدول النامية ضمن برنامج اسماه " **النقطة الرابعة** "، وكذلك الاهداف من وراء تقديم هذه المساعدات الامريكية لتلك الدول . اذ جاء في خطابه: " **علينا ان نشجع استثمار رأس المال في المناطق التي بحاجة الى التنمية من اجل مساعدة الشعوب الحرة بواسطة جهودنا في انتاج مقادير اوفر من الغذاء والصحة ومواد البناء للتخفيف من الاعباء التي يرزحون تحتها** " (٥٣).

وبعد شد وجذب داخل المؤسسة التشريعية الامريكية، كما هي العادة مع اقرار كل قانون خارجي، صادق الكونغرس الامريكي على برنامج النقطة الرابعة في الخامس من نيسان عام ١٩٥٠، والذي جاء بعد التأكيد الكبير الذي حصل عليه من قبل هيئة الامم المتحدة التي دعت حينها الى التنسيق مع الجهات الامريكية من اجل تنفيذ هذا البرنامج، الذي نص على تقديم معونات مالية الى دول العالم الثالث على شكل دفعات تكون اول دفعة قدرها اربعة وثلاثون مليون دولاراً للمدة (١٩٥٠- ١٩٥٢) يكون جزءً منها منح اعتمادات مالية لدفع رواتب الخبراء وللخدمات التعليمية التي ستعمل في هذه الدول [٥٤].

شرعت ادارة الرئيس هاري ترومان بتطبيق برنامج النقطة الرابعة في الدول النامية عبر تقديم مساعدات فنية وتعليمية الى الدول التي لم تستكمل عناصر نموها من خلال تدريب افرادها في المجالات الادارية والتقنية والعلمية، او عن طريق ارسالهم الى الولايات المتحدة للإطلاع على احدث التطورات التقنية، ويتم ذلك عبر برنامج فأولبرايت Fulbright التعليمي، كما تضمن برنامج النقطة الرابعة ارسال فنيين وخبراء من الولايات المتحدة ومن موظفي الامم المتحدة الى هذه الدول التي تتطلب مساعدتها في دراسة مشاكلها الاقتصادية وحلها وإقامة دورات تدريبية وورش عمل لتهيئة الكوادر المؤهلة التي ستشرف على مشاريع دولها . لذلك ساعد هذا البرنامج على الحد من آثار جزء من الجوع والمرض والمعاناة الاقتصادية لدول عديدة في افريقيا وآسيا بعد نفاق اكثر من ستة وعشرين مليون دولار فقط عام ١٩٥٠ . كما تم بموجبه تقديم مساعدات فنية وعسكرية الى عدد من دول الشرق الاوسط مثل تركيا، وإسرائيل، وإيران، وكذلك الى عدد محدود من الدول العربية كالمملكة العربية السعودية، والعراق، والأردن [٥٥] .

أشار عدد من الباحثين الى ان الهدف الاستراتيجي من تطبيق برنامج النقطة الرابعة لم يكن منصباً فقط على ايقاف التمدد السوفيتي وأفكاره الشيوعية في الدول النامية حينها بل من اجل زيادة رأس المال الامريكي المستثمر وراء البحار لحل ازمة التضخم التي عانى منها اقتصاد الولايات المتحدة الامريكية، والاهم من ذلك تنظيم ميزان المدفوعات الفيدرالي من خلال اعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة وبقية الدول الرأسمالية،اي ان ادارة الرئيس ترومان حاولت استثمار برنامج النقطة الرابعة الذي يمثل جزء مهم من سياسة دبلوماسية الدولار في ربط اغلب دول العالم غير الاشتراكية بعجلة الاقتصاد الامريكي وسيطرته عبر ضخ الدولارات الامريكية واستثماراتها في اكبر عدد ممكن في العالم [٥٦].

اثمر تراجع التواجد البريطاني في منطقة الشرق الاوسط، بعد الحرب العالمية الثانية، تداعيات كبيرة ضمن حسابات الحرب الباردة خصوصاً في ظل تطور الصراع العربي الاسرائيلي في هذه المنطقة؛ بسبب القضية الفلسطينية، الى جانب أزمة السويس التي تجسدت في عدوان كل من قبل بريطانيا وفرنسا وإسرائيل على مصر التي قامت بتأميم قناة السويس من ايدي الشركات الاجنبية

الغربية عام ١٩٥٦ ودور الاتحاد السوفيتي في عملية انهاء هذه الازمة. والذي افرز تصاعد نفوذ السوفييت في منطقة الشرق الاوسط؛ نتيجة تعاونهم مع عدد من الدول العربية مثل مصر وسوريا وكذلك دعمهم للأنظمة العربية القومية على حساب الانظمة العربية المحافظة والمدعومة حينها من الغرب .

لهذا سعت ادارة الرئيس الامريكي دوايت ايزنهاور Dwight Eisenhower(١٩٥٣- ١٩٦١) الى تبني مشروعٍ تتفادى من خلاله حالة الكره من قبل الدول العربية الى الغرب وسياساته والتي كان لها دور في خلق هذا الكره مع وجود الاتحاد السوفيتي وعلاقاته مع تلك الدول . وذلك عن طريق مشروع اقتصادي جديد يستهدف هذه المرة الدول العربية ومساعدتها؛ خوفاً من وقوعها في الفلك الشيوعي بحسب وجهة النظر الامريكية المتكررة مع كل مشروع تقوم بتطبيقه في الخارج، والذي مثل السياسة المعلنة من قبل الولايات المتحدة بالتوازي مع السياسة غير المعلنة التي تتجسد بمحاولة الادارة الامريكية بملء الفراغ الذي تركته بريطانيا في هذه المنطقة الحيوية والغنية بمواردها الطبيعية لتحقيق مصالحها الاستراتيجية فيها [٥٧] .

وفقاً لهذه المعطيات، قدم الرئيس ايزنهاور مشروعه الجديد الذي سميّ باسمه "مشروع ايزنهاور" Eisenhower Project الى الكونغرس الامريكي للمصادقة عليه في الخامس من كانون الثاني عام ١٩٥٧ مطالباً من خلاله منحه صلاحية تقديم الدعم المالي والعسكري لدول منطقة الشرق الاوسط " لتعزيز دفاعها وحماية استقلالها " شرط ان تطلب هي ذلك. وكما هو متعارف عليه، خضع هذا القانون الى دراسات ونقاشات مستفيضة من قبل اعضاء الكونغرس الامريكي، وكان لوزير الخارجية جون فوستر دالاس John Foster Dallas دوراً كبيراً في تبديد مخاوف المعارضين لهذا المشروع وإقناع المترددين له بعد استضافته من قبل لجان الكونغرس، اذ اشار في احدى جلساته مع اعضاء احدى اللجان الى ان " **التضحيات الهائلة** " التي قدمتها الولايات المتحدة لإعادة الحياة الى اقتصاد اوربا بعد الحرب لتكون قوة دفاعية للدول الاوربية عن الولايات المتحدة الامريكية " **سيحطمها سقوط الشرق الاوسط بيد الشيوعية الدولية** " . لذلك بعد عدد كبير من جلسات الاستماع والمناقشات حول هذا المشروع تمت موافقة المؤسسة التشريعية الامريكية على مشروع ايزنهاور والمصادقة عليه في الخامس من اذار في العام نفسه .

تشير المصادر التاريخية الى ان مشروع ايزنهاور يعد البداية الفعلية للنفوذ الامريكي في منطقة الشرق الاوسط؛ على اساس انه قد فتح افاق تعاون متعددة وعلاقات صداقة متنوعة وصلت الى عقد عدد من التحالفات مع عدد من الدول العربية، تأتي في مقدمتها الدول الخليجية ومصر التي اصبحت منذ هذا التاريخ من اكثر الدول العربية استقبالاً للمساعدات الامريكية . وعلى الرغم من هذه المساعدات إلا ان العلاقات المصرية الامريكية ضلت متأرجحة طيلة مرحلة الستينات وبداية سبعينات القرن الماضي؛ بسبب ارهاصات الصراع العربي الاسرائيلي الذي تمثل مصر اهم اقطابه من الدول

العربية امام إسرائيل الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة الامريكية. ألا ان العلاقات المصرية الامريكية شهدت انعطافة كبيرة بعد اتفاقية كامب ديفيد Camp David بين مصر وإسرائيل في نهاية سبعينات القرن الماضي والتي افرزت علاقات متينة بين مضر والولايات المتحدة الامريكية الزمت الاخيرة بزيادة المساعدات المالية والعسكرية الامريكية التي تقدمها الى مصر [٥٨].

يمكن وصف المشروع الاقتصادي للرئيس الامريكي ايزنهاور لمنطقة الشرق الاوسط بالناجح؛ على اساس انه حقق للولايات المتحدة مكاسب سياسية وإستراتيجية كبيرة، والاهم من ذلك فوائد اقتصادية هائلة على المدى البعيد في هذه المنطقة اكثر من ما تحققه الالة العسكرية لأية دولى عظمى تحاول ان تسيطر على منطقة حيوية وتجعلها مناطق نفوذ لها . الامر الذي يعكس قيمة استخدام سياسة دبلوماسية الدولار وذكائها في تمرير المشاريع السياسية والبراغماتية الامريكية في مناطق مختلفة من العالم لتكون احدى اهم الادوات التي تجعل الولايات المتحدة تحافظ على مكانتها بوصفها دولة عظمى تسيطر على مناطق استراتيجية وحيوية مهمة في الساحة الدولية .

تجدر الاشارة الى ان كل ذلك جاء بالتوازي مع تطور قيمة الدولار الامريكي وارتفاع قيمته بوصفه عملة اجنبية احتياطية لكل الدول . وذلك بعد موافقة دول اعضاء بريتون وودز ومخرجاته صندوق النقد الدولي والبنك الدولي طيلة مرحلة ما بين الاربعينات وبداية السبعينات القرن العشرين في المحافظة على اسعار صرف عملاتها مقابل الدولار في وقت كانت أوقية الذهب حينها تساوي اثنين وثلاثون دولاراً . وهو ما جعل علماء الاقتصاد يُعرّفوا هذا النظام المالي العالمي بـــ" **بريتون وودز** " الذي اشرنا اليه انفا، والذي استمر العمل به حتى عام ١٩٧١ الذي شهد قراراً امريكياً تاريخياً، عندما اعلن الرئيس الامريكي ريتشارد نيكسون Richard Nixon بان الولايات المتحدة سوف لن تغطي قيمة الدولارات الامريكية الموجودة خارج حدودها برصيد من الذهب، وهذا يعني وقف تحويل الدولار واحتياطي الدول الاخرى من الدولار الى ذهب؛ من اجل خفض سعر الدولار وبالتالي انخفاض اسعار المنتجات الامريكية لكي تصبح رخيصة، فشجع ذلك على زيادة التصدير وانخفاض البطالة للقضاء على التضخم الذي كان قد اصاب الاقتصاد الامريكي حينها . ومنذ هذا التاريخ اصبحت الدول الاعضاء في صندوق النقد الدولي حرة في اختيار اي نظام لتسعير عملتها مقابل العملات الاخرى .

واللافت، انه على الرغم من هذا القرار الصادم للاقتصاد الامريكي والعالمي،ألا ان سيطرة الدولار الامريكي على الاقتصاد العالمي قد استمرت؛ ويعود ذلك الى استمرار تطور الصناعة والتجارة الامريكية وتأثيرها في التجارة الدولية، وهو ما جعل الدولار الامريكي يستمد قوته جراء حجم الاقبال على شرائه من قبل الدول الاخرى، واعتماده عملة احتياطية لها، من اجل تسديد ثمن التجارة في الخارج والداخل على حد سواء؛ بوصفها عملة تمتلك قيمة تجارية وشرائية قوية، اذ تم اعتماد اسعار البضائع العالمية المهمة بالدولار من قبل عدد كبير من الدول، وبسبب كبر حجم السوق

الامريكي كونه شريكاً تجارياً فان دول كثيرة قامت بشراء الدولار او احتفظت به من اجل تسديد ديونها للولايات المتحدة الامريكية، ومن ثم فان هذه الدول تحتفظ بالدولار الامريكي بوصفه قيمة احتياطية اضافية للذهب [٥٩] .

لهذه الاعتبارات، اصبحت سياسة دبلوماسية الدولار من اهم ادوات السياسة الخارجية الامريكية التي ساهمت بشكل كبير في سيطرة الولايات المتحدة على مناطق مختلفة من العالم لاسيما بعد نهاية الحرب الباردة لصالحها اثر انهيار الاتحاد السوفيتي وانفرادها في ادارة الساحة العالمية منذ تسعينات القرن الماضي، الامر الذي يعكس قيمة الاقتصاد بالنسبة للدول، وقبل ذلك للشعوب، وذلك لما يشكله من اهمية اساسية تصيب جوهر الحاجة البشرية وكياناتها السياسية .

الخاتمة

في ضوء دراسة موضوع دبلوماسية الدولار في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية توصلنا الى جملة استنتاجات هي عبارة عن أجوبة للتساؤلات التي اثرناها في مقدمة البحث اهمها:

– تُعزى اسباب تبني الرئيس الامريكي وليم تافت لدبلوماسية الدولار، بوصفها أداةً لتنفيذ السياسة الخارجية الامريكية، الى ان الرئيس تافت نفسه كان قد ادرك بان الطريقة العسكرية (العصا الغليظة)، التي اتبعها الرؤساء الامريكيين من قبله في تحقيق مصالح الولايات المتحدة في الخارج، كانت قد اثرت على سمعة الدولة الامريكية في الساحة الدولية؛ كونها دولة قامت على مبادئ الحرية، والديمقراطية، وعدم التدخل في شؤون الدول (سياسة العزلة) . كذلك فان الرئيس تافت نفسه قد استوعب الاهمية الكبرى التي بدأ الاقتصاد يشكلها مع بداية القرن العشرين وتأثيره على الشعوب والأوطان، لذلك استحدث سياسة جديدة (دبلوماسية الدولار) عنوانها الاساس الاقتصاد تستطيع من خلالها الولايات المتحدة تمرير مشاريعها في الخارج وتحقق اهدافها من دون ان يؤثر ذلك على سمعتها . الى جانب ذلك لا يمكن ان نتجاهل دور الرأسماليين الامريكيين (جماعات الضغط) الذين بدأ تأثيرهم يتصاعد بشكل كبير؛ لإيجاد فرص استثمارية جديدة لهم خارج حدود الدولة . لهذا فان الرئيس الامريكي تافت اعتمد الاداة الاقتصادية بدل من الاداة العسكرية في تنفيذ سياسته الخارجية والتي وصفها حينها بـــ: " **استبدال الدولار بالرصاص** ".

– على الرغم من النجاحات المحدودة التي تمكنت دبلوماسية الدولار من تحقيقها في عدد من الدول لاسيما في دول البحر الكاريبي مثل هاييتي، ألا انها تعرضت الى اخفاقات عديدة في عهد الرئيس تافت نفسه اهمها، في المكسيك والصين وكذلك في نيكاراغوا التي أجبرت الرئيس تافت حينها على التراجع عن سياسة الدولار (السلمية) وعودته الى سياسة اقرانه (العسكرية)، وذلك عندما ارسل عام ١٩١٢ الالف القوات الامريكية للقضاء على الحركة المناوئة لدبلوماسية الدولار .

– تعود أسباب اخفاق دبلوماسية الدولار في عهد الرئيس الامريكي تافت الى الواقع الاقتصادي والسياسي الامريكي نفسه، الذي على الرغم من تحقيقه قفزات اقتصادية وتنموية كبيرة، بعد حالة الاستقرار التي شهدتها الولايات المتحدة الامريكية في الربع الاخير من القرن التاسع عشر، ألا ان ذلك لا يعني ان الدولة الامريكية كانت مهيأة بصورة كافية في لعب دور كبير خارج حدودها في تلك المرحلة التاريخية؛ بفعل طبيعة المسؤوليات التي كانت ينبغي على الدول ان تتحملها في حال ارادت ان تجد لها مكاناً في الساحة العالمية، والتي لم تكن متوفرة بشكل كبير في الولايات المتحدة الامريكية آنذاك؛ كونها كانت تفتقر الى الخبرات السياسية والدبلوماسية في اداء مثل هكذا دور . ولعل قيام الادارات الامريكية المتعاقبة، والتي جاءت بعد ادارة الرئيس تافت، بإضافة عدد من الدوائر الخاصة للدول، التي اخفقت فيها دبلوماسية الدولار، الى هيكلية وزارة الخارجية الامريكية، من اجل تطوير الخبرات الامريكية لتحقيق الاهداف الامريكية في المستقبل، خير دليل على ذلك.

– مرت دبلوماسية الدولار بمراحل وانعطافات عديدة في القرن العشرين منها مرحلة كان يسودها حالة من الركود وعدم الفعالية مثلما هي مرحلة الحرب العالمية الاولى؛ ويعود ذلك الى اسباب عدة اهمها ان رئيس الولايات المتحدة وودرو ويلسون خلال بداية هذه الحرب كان قد انتهج سياسة معتدلة مسالمة اساسها " **الاخلاق** ". في اشارة الى عدم التدخل في المشاكل الدولية وإرسال رسائل الى العالم بان دولته دولة سلام . وقد اكد ذلك عبر اعطاء الحرية والاستقلال الى الفلبين التي كانت تحت السيطرة الامريكية آنذاك، وكذلك مساعدة كل من المكسيك ونيكاراغوا للوصول الى استقرارهما السياسي . زيادة على ذلك فان الرئيس ويلسون كان قد تبنى مبدأ الحياد طيلة السنوات الاولى للحرب العالمية الاولى، لكن تغيّر مجريات الحرب لصالح المانيا جعل الولايات المتحدة تتخلى عن سياسة العزلة والعودة الى سياسة التدخل الاقتصادية (سياسة الدولار) التي تجلت بتقديم المساعدة المالية والعسكرية لدول الوفاق للصمود امام التفوق الالماني ليكون ذلك فيما بعد باباً للولايات المتحدة للدخول في هذه الحرب .

– كانت مرحلة مابين الحربين العالميتين الاولى والثانية من اكثر مراحل القرن العشرين تكاسلاً وتراخياً لدبلوماسية الدولار؛ نتيجة الازمة الاقتصادية التي اصابت الولايات المتحدة الامريكية والعالم بين عامي ١٩٢٩ و ١٩٣٣ وما الحقته في اقتصاد الولايات المتحدة من ضرر كبير استمر حتى بداية الحرب العالمية الثانية؛ وذلك نتيجة انهيار سوق البورصة في الولايات المتحدة والذي قاد الى انخفاض قيمة الدولار الامريكي، مما جعل الولايات المتحدة في هذه المرحلة تنطوي على نفسها ولم تقم بأية مغامرة خارجية .

– لم يكن مصطلح دبلوماسية الدولار الاسم الوحيد للسياسة الاقتصادية التي مارستها الولايات المتحدة في الخارج بل انها تجسدت بأشكال وعناوين متنوعة ابتداءً من مرحلة الحرب العالمية الثانية من خلال قانون الاعارة والتأجير والذي قدمت من خلاله الولايات المتحدة الامريكية مساعدات مالية كبيرة

الى دول الحلفاء لاسيما الى بريطانيا التي استلمت خمسين مليار دولار امريكي عبر هذا القانون . مما ساهم في صمودها وحلفائها في هذه الحرب وهو ما ارادته الولايات المتحدة الامريكية حينها .

– تعد مرحلة الحرب الباردة من اهم المراحل التي حققت فيها دبلوماسية الدولار نجاحات كبيرة للسياسة الامريكية في مناطق مختلفة في العالم، بفعل المساعدات المالية، والاقتصادية، والعسكرية، والفنية التي قدمتها الولايات المتحدة الامريكية لدول عديدة لمساعدتها اولاً، وخوفاً من وقوعها في الفلك الشيوعي ثانياً، ومن ثم تحقيق اهدافها ومصالحها الاستراتيجية بوصفها دولة عظمى . بعبارة اخرى ان دبلوماسية الدولار اصبحت من اهم السياسات او الادوات التي جعلت الولايات المتحدة تصل الى هذه المكانة والزعامة الدولية . وكان ابرز اشكالها في هذه المرحلة مبدأ الرئيس هاري ترومان عام ١٩٤٧ والذي انقذ تركيا واليونان من الانهيار الاقتصادي والسياسي، ومشروع وزير الخارجية الامريكي جورج مارشال عام ١٩٤٨ الذي اعاد بناء اوروبا، وكذلك برنامج النقطة الرابعة عام ١٩٥٠ والذي شملت مساعداته دول العالم الثالث، الى جانب مشروع الرئيس الامريكي دوايت ايزنهاور عام ١٩٥٧ حينما قدمت الولايات المتحدة بموجبه مساعدات مالية وعسكرية الى الدول العربية .

– معنى ذلك ان عملية تنفيذ دبلوماسية الدولار او السياسة الاقتصادية الامريكية تكون عبر اساليب متعددة ومختلفة تتجدد وتتغير مع كل مرحلة زمنية وظروفها المحيطة بها . والواقع هذا اهم اسرار قوة دبلوماسية الدولار وأهميتها؛ كونها سياسة برغماتية تتسرب من خلال عصب الحياة وهو الاقتصاد.

– بالتوازي مع مشاريع سياسة دبلوماسية الدولار سعت الولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية الى تقوية عملتها المالية، وقد نجحت في ذلك عبر سيطرة الدولار الامريكي على اغلب اقتصاديات دول العالم بوصفها عملة عالمية تستخدمها الدول كعملة احتياطية لعملاتها المحلية . وكذلك من خلال مؤسسات مالية دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اللتان تهيمن عليهما الولايات المتحدة الامريكية عبر دولارها.

– وأخيراً يمكن القول: ان الاداة الاقتصادية تعد واحدة من اهم ادوات تطبيق السياسة الخارجية للدول ان لم تكن اهمها، ولعل تأثير دبلوماسية الدولار وعناوينها الاخرى في تمرير السياسات الامريكية ومشاريعها في مناطق مختلفة في العالم، وتحقيقها للمصالح الامريكية وأهدافها الاستراتيجية، والتي قادت الولايات المتحدة الى زعامة العالم مع الاتحاد السوفيتي طيلة النصف الثاني من القرن العشرين، خير دليل على قوة الأداة الاقتصادية في تنفيذ السياسة الخارجية للدول .

مصادر وهوامش البحث

(١) تشارلز وماري بيرد، تاريخ الولايات المتحدة، ج ٢، مكتبة أطلس ، بغداد، ١٩٦٠، ص ٣٤٧ .

(٢) للمزيد اكثر راجع: حسن عطية عبد الله، مبدأ مونرو وأثره على السياسة الخارجية الامريكية (١٨٢٣– ١٨٦٥)، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٦ .

(٣) ميثاق شيال زوره، السياسة الامريكية تجاه المكسيك (١٨٢١– ١٨٤٨)، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، ٢٠١٢، ص ١٥٨ .

(٤) فوزي درويش، الشرق الاقصى الصين واليابان (١٨٥٣– ١٩٧٢)، مطابع غباوشي، القاهرة، ١٩٩٧، ص٨٩.

(٥) الحرب الاهلية الامريكية: هي حرب حدثت بين الامريكيين أنفسهم تحديداً بين الولايات الجنوبية والولايات الشمالية للمدة (١٨٦١– ١٨٦٥)؛ بسبب اختلافات سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وفكرية . اما السبب الرئيس في تفجر هذه الحرب فهو انتخاب ابراهام لنكولن رئيساً للولايات المتحدة الامريكية (١٨٦١– ١٨٦٥) والذي كان يدعو الى الغاء الرق والمساواة بين جميع الامريكيين، وهو ما ادى الى اندلاع الحرب بين الولايات الجنوبية والولايات الشمالية التي حسمت النزاع لصالحها وفرض اسلوبها الديمقراطي على جميع الولايات الامريكية، للمزيد راجع: حيدر طالب الهاشمي، الحرب الاهلية الامريكية (١٨٦١– ١٨٦٥)، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، ٢٠٠٦ .

(٦) سفير حسين شريف، الولايات المتحدة الامريكية من الاستقلال والعزلة الى سيادة العالم ١٧٨٣– ٢٠٠١، ج ١، الولايات المتحدة من الاستقلال والعزلة الى الحرب العالمية الثانية ١٧٨٣– ١٩٤٥، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠١، ص ١٩٩.

(٧) أودو زاوتر، رؤساء الولايات المتحدة الامريكية من عام ١٧٨٩ حتى اليوم، دار الحكمة، لندن، بلا، ص ١٧٠ .

(٨) المصدر نفسه، ص ١٧١ .

(٩) شريف، المصدر السابق، ص ٢١٦ .

(١٠) زاوتر، المصدر السابق، ص ١٧٨ .

(١١) المصدر نفسه، ص ١٧٨ .

(١٢) George Emerson, US Economic policy in Asia and the Caribbean, University of Maryland, Maryland, ١٩٦٦, p. ٤ .

(١٣) زاوتر، المصدر السابق، ص ١٧٩ .

(١٤) ويليام تافت: هو رئيس الولايات المتحدة الامريكية السابع والعشرين، ولد عام ١٨٥٧ في ولاية أوهايو، بعد حصوله على شهادة الحقوق في جامعة سينسيناتي عمل في المحاماة عام ١٨٨٠ قبل ان يعين قاضياً في محكمة أوهايو عام ١٨٨٧ . عين بعدها محامياً في البيت الابيض عام ١٨٩٠ . ثم اصبح قاضياً في دائرة محكمة الاتحاد في اوهايو عام ١٨٩٢ . تقلد منصب حاكم مستعمرة الفلبين عندما كانت تحت سيطرة الولايات للمتحدة للمدة (١٩٠١– ١٩٠٤) . عينه الرئيس الامريكي روزفلت عام ١٩٠٤ وزيراً للحربية . انتخب بعد ذلك رئيساً للولايات المتحدة للمدة (١٩٠٩– ١٩١٣) . ثم اصبح اول رئيس امريكي سابق يتقلد منصب رئيس المحكمة الاتحادية العليا للمدة (١٩٢١– ١٩٣٠) . توفي عام ١٩٣٠، للمزيد راجع: زاوتر، المصدر السابق، ص ١٨١– ١٨٦ .

(١٥) James Richard, History of the United States, The Age of Empire: American Foreign Policy (١٨٩٠- ١٩١٤), University of New Jersey, ١٩٧٣, P. ٨٩.

(١٦) Perry, Arnold, Life and Policies of President William Taft, Center for policy studies Thought, New York, ٢٠٠١, p. ٤.

(١٧) Richard, OP. Cit., p. ٩٢ .

(١٨) Arnold, Op. Cit., p. ٦ .

(١٩) David Schneider, Dollar Diplomacy (١٩٠٩- ١٩١٣), US Department of State, Washington DC, ١٩٦٥, p. ٢٢.

(٢٠) Richard, Op. Cit., p. ٩٤ .

(٢١) Schneider, Op. Cit., p. ٤٦ .

(٢٢) Richard, Op. Cit., p. ١٠٣ .

(٢٣) Schneider, Op. Cit., p. ٤٨ .

(٢٤) Lester Langley, The Banana Wars: The United States' Intervention in the Caribbean (١٨٩٨- ١٩٣٤), Rowman , Littlefield Publishers, ٢٠٠١, p. ١٢٢ .

(٢٥) Schneider, OP. Cit., p. ٦١ .

(٢٦) Langley, Op. Cit., p. ١٣٩; Arnold, Op. Cit., p. ٢٣٣.

(٢٧) Schneider, Op. Cit., p. ١٦٧ Richard, Op. Cit., p. ١٧٦.؛

(٢٨) Richard, Op. Cit., p. ١٧٧.

(٢٩) Ibid, p. ٢٠٥ .

(٣٠) Schneider, Op. Cit., p. ٢١٣.

(٣١) Richard, Op. Cit., p. ١٧٩.

(٣٢) Ibid, p. ١٨١.

(٣٣) رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، بلا، ص ٤٦؛ Langley, Op. Cit., p. ١٣٩

(٣٤) فرانكلين اشر، موجز تاريخ الولايات المتحدة الامريكية، ترجمة: مهيبة مالكي الدسوقي، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٥٤، ص ١٥٢.

(٣٥) عوني عبد الرحمن السبعاوي، التاريخ الامريكي الحديث والمعاصر، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠١٠، ص ٢٠٩ .

(٣٦) روبرت أمرسن، من الاستعمار الى الاستقلال، ترجمة: نقولا الدر، الدار الشرقية للطباعة والنشر، بيروت، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، نيويورك، ١٩٦٤، ص ٤٢ .

(٣٧) للمزيد اكثر عن الازمة الاقتصادية راجع: ايمان متعب التميمي، الازمة الاقتصادية في الولايات المتحدة الامريكية (الاسباب والنتائج) ١٩٢٩– ١٩٣٣، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٣ .

(٣٨) السبعاوي، المصدر السابق، ص ٢٥٢– ٢٥٣ .

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٢٥٦ .

(٤٠) عبد الرزاق حمزة عبد الله، مرسوم الاعارة والتأجير الامريكي في سنوات الحرب العالمية الثانية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٦، ص ٦٤.

(٤١) السبعاوي، المصدر السابق، ص ٢٦٠ .

(٤١) شريف، المصدر السابق، ص ٥١٤ .

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٤٥٥ .

(٤٣) Emerson, Op. Cit., p. ١٦٧.

(٤٤) ريتشارد بارنت، حروب التدخل الامريكية في العالم، ترجمة: منعم النعمان، دار ابن خلدون للطباعة، بيروت، ١٩٧٤، ص ٥٧ .

(٤٥) Emerson, Op. Cit., p. ١٦٩.

(٤٦) عباس علوان، الكونغرس الامريكي مؤسسة تدير العالم، دار سطور، بغداد ٢٠١٩، ص ١٠٧.

(٤٧) بارنت، المصدر السابق، ص ٥٨ .

(٤٨) جون و. سبانيير، السياسة الخارجية الامريكية منذ الحرب العالمية الثانية، ترجمة: سامي حسن سرى، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٤، ص ١٨٥ .

(٤٩) Emerson, Op. Cit., p. ١٧١ .

(٥٠) Ibid, p. ١٧٢ .

(٥١) علوان، المصدر السابق، ص ١٣٨ .

(٥٢) السبعاوي، المصدر السابق، ص ٢٨٣ .

(٥٣) سبانيير، المصدر السابق، ص ٢٤٤ .

(٥٤) هرمان اولدن وباول فليبس، النقطة الرابعة وعد أم وعيد، ترجمة: فجر احمد، دار الفكر الحديث، بغداد، بلا، ص ١٩٩.

(٥٥) Emerson, Op. Cit., p. ١٧٤ .

(٥٦) سبانيير، المصدر السابق، ص ٢٥٩؛ المصدر نفسه، ٢٠٣ .

(٥٧) بيير روندو، مستقبل الشرق الاوسط، تعريب: نجدة هاجر وسعيد الغز، منشورات المكتب التجاري، للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٥٩، ص ١٩٢ .

(٥٨) المصدر نفسه، ص ١٩٤ .

(٥٩) شريف، المصدر السابق، ص ٤٧٨ .